المملكة المغربية

مشروع اتفاقيــة إطار للشراكــة متعلقة ببرنـامج التأهيل والتـهيئة الحضرية للأحياء الناقصة التجهيز بمدينة فاس

تمــهيــد

- استحضارا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تطوير النسيج الحضري لمدن المملكة بشكله المتناسق والمتوازن، والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات ساكنتها ؛
- وفي إطار تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة والهادفة إلى ضمان نمو مجالي منسجم ومتناسق للمراكز الحضرية والمدن وخاصة منها المدن الكبرى، والمدن التاريخية التي تعرف تطورا سريعا وضغطا اجتماعيا وخصاصا على مستويات متعددة منها التجهيزات والبنية التحتية ؛
- وبناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 الصادر في 25 صفر 1379 الموافق ل 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العامل كما تم تعديله وتتميمه بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.293 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 (16 أكتوبر 1993) ؛

- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛
- وبناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 في 15 ذي الحجة 1412 مو افق 17 يونيو 1992 ؛
- واعتبارا للنقص الذي تشكو منه مدينة فاس وتدعيما لطابعها الخاص وتعزيزا لجاذبيتها وتنافسيتها، عن طريق تأهيل نسيجها الحضري وتحسين إطار العيش بمختلف أحيائها وخاصةالأحياء الناقصة التجهيز والتي لاتزال تفتقد لبعض المقومات الضرورية ؛
- ومن أجل إعطاء مدينة فاس المشهد اللائق بها ؛
- ودعما للنتائج المحققة من خلال إنجاز برنامج التأهيل الحضري لمدينة فاس برسم الفترة 2011-2018؛
- وتفعيلا لبرنامج عمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على مستوى جهة فاس-مكناس وخاصة مدينة فاس ؛
- وتماشيا مع برنامج العمل الجماعي لمدينة فاس (2016-2021) وبغرض تدعيم مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهد انطلاقتها حاليا مدينة فاس ؛
- واعتبارا لمو افقة وزارة الداخلية على تمويل برنامج تأهيل وتوسيع الشبكة الطرقية لمدينة فاس برسم الفترة 2018-2022 بكلفة 500 مليون درهم–عبر رسالتها رقم D589 بتاريخ 2018/01/26 – والذي سيكون موضوع اتفاقية خاصة؛
- واعتبارا لاتفاقية الشراكة المتعلقة بإنجاز مشروع التطهير السائل بمدينة فاس بين جماعة فاس ووزارة الداخلية وكتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة فاس الموقعة في فبراير 2018 بكلفة 400 مليون درهم ؛
- وبناء على رغبة الأطراف المتعاقدة، كل حسب اختصاصه، في المساهمة في إنجاز برنامج التأهيل والتهيئة الحضرية للأحياء الناقصة التجهيز بمدينة فاس ؛
- وبناء على مداولة المجلس الجماعي لفاس خلال دورته العادية لشهر فبراير 2019 المنعقدة بتاريخ .....

الأطراف المتعاقدة:

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ولاية جهة فاس مكناس عمالة فاس؛
- جماعة فاس؛
- شركة العمران فاس.

تـــم الاتفـــاق علـــى ما يلـــــى:

المادة الأولى : موضـوع الاتفاقيـة

تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار عام للشراكة لأجل إنجاز برنامج التأهيل والتهيئة الحضرية للأحياء ناقصة التجهيز بمدينة فاس ممول من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في تناسق تام مع باقي البرامج التي توجد حاليا بمدينة فاس.

المادة الثانية : أهداف البرنامج

يهدف برنامج التأهيل والتهيئة الحضرية للأحياء ناقصة التجهيز بمدينة فاس إلى تأهيل الشبكة الطرقية، وشبكة الإنارة العمومية وتهيئة الساحات والمساحات الخضراء وكذا بناء تجهيزات القرب بالأحياء ناقصة التجهيز بالمدينة والممتدة عبر مختلف مقاطعاتها (جنان الورد، المرينيين، زواغة، سايس، أكدال).

المادة الثالثة : محتوى وكلفة البرنامج

تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ 500 مليون درهم ويتم إنجازه على خمس سنوات.

يهم هذا البرنامج التدخل في المحاور التالية (داخل الأحياء) :

- بناء، تقوية وتوسيع الطرقات المعبدة وبناء الأرصفة.
- تبليط وترصيف الأزقة والممرات.
- تهيئة الساحات العمومية والمداخل ومو اقف السيارات بالأحياء.
- تهيئة المساحات الخضراء وملاعب القرب.
- تجديد وتقوية شبكة الإنارة العمومية.

هذه الكلفة لا تشمل كلفة تعبئة و اقتناء العقار التي هي على عاتق جماعة فاس.

المادة الرابعة : إنجاز الأشغال

يعهد إنجاز الأشغال إلى شركة العمران فاس في إطار اتفاقيتي تمويل مفصلتين، الأولى بغلاف مالي يبلغ 300 مليون درهم (ما بين 2019-2021) لتمويل المشاريع ذات الأولوية والثانية بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم (2022-2023) لاستكمال البرنامج، على أن إعداد هذه الأخيرة لا يتم إلا بعد تقييم تنفيذ مضمون الاتفاقية الأولى.

المادة الخامسة : لجنة الإشراف والتتبع

تحدث لجنة للإشراف والتنسيق والتتبع تحت رئاسة والي جهة فاس-مكناس يعهد إليها بمهمة الإشراف الكلي على حسن تنزيل مضامين هذه الاتفاقية وعلى تدقيق المشاريع المدرجة في نطاقها والعمل على تتبع إنجازها حسب القو انين والأنظمة الجاري بها العمل وتضم الأعضاء التاليين :

- ✓ ولاية جهة فاس-مكناس؛
- ✓ مجلس مدينة فاس؛
- ✓ المديرية الجهوية للسكنى وسياسة المدينة لجهة فاس مكناس؛
- ✓ شركة العمران فاس.

وتباشر هذه اللجنة أشغالها حسب برنامج ومساطر يتفق عليها مسبقا كما يمكن لرئيس اللجنة استشارة وضم كل جهة يمكن أن تفيد في أشغالها، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة السادسة : لجنة التتبع المركزية

من أجل تتبع وتقييم إنجاز برنامج التأهيل الحضري موضوع هذه الاتفاقية ودراسة طلبات التحويل المالية المعبر عنها، تنشأ لجنة على المستوى المركزي تتكون من ممثلي :

- وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ؛
- ولاية جهة فاس مكناس ؛
- جماعة فاس باعتبارها صاحب المشروع ؛
- شركة العمران فاس.

المادة السابعة : التعديلات المحتملة

كل تعديل لمقتضيات هذه الاتفاقية يجب أن يتخذ صيغة ملحق يتم إعداده والمو افقة عليه من قبل الاطراف المتعاقدة.

التـوقيعـــــــات

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
وزير الاقتصاد والمالية	
والي جهة فاس مكناس عامل عمالة فاس	
رئيس المجلس الجماعي لفاس	**شركة العمران فاس**